

نظرة الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات بشأن الضوابط العالمية الخاصة بالمواد البلاستيكية

نوفمبر 2021

يهدد إنتاج المواد البلاستيكية واستخدامها وإدارتها في نهاية حياتها كلاً من البيئة وصحة الإنسان من خلال التعرض إلى مواد كيميائية خطيرة. يجب إعطاء الأولوية لحماية المرأة والطفل والمجتمعات في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط والذين يعدون عرضة لخطر تأثير المواد البلاستيكية على وجه الخصوص. تقرر الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات (IPEN) بالحاجة إلى اتفاقية عالمية جديدة تناول المواد البلاستيكية والمواد الكيميائية المرتبطة بها. وينبغي أن تتضمن هذه الاتفاقية موارد مالية مستدامة جديدة وإضافية وأن تكمل المعاهدات وأطر العمل الدولية القائمة. كما يجب أن تقرر المفاوضات بأهمية عدم تحويل الأموال بعيداً عن الالتزامات الخاصة بالتلوث الكيميائي القديم مثل إدارة مخزون مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور (PCB) وبالقيود المفروضة على تجارة نفايات الملوثات العضوية الثابتة وذلك لصالح اتفاقية جديدة.

يجب أن تحمّل هذه الاتفاقية العالمية الجديدة والملزّمة قانوناً الملوّثين المسؤولية القانونية والمالية، وتوفير سبل العلاج للمجتمعات المتضررة، وتقلل من التأثيرات السامة للمواد البلاستيكية وإضافاتها السامة على التمتع بحقوق الإنسان طوال دورة حياتها، وخاصة على المجتمعات التي تكون مسؤوليتها بالحد الأدنى في إنتاج المواد البلاستيكية. تعيق الزيادة المتوقعة في إنتاج المواد الكيميائية والبلاستيكية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030. حيث يتطلب التفاوض بشأن الاتفاقية المشاركة الجادة المفتوحة والشفافة والشاملة للمجتمع المدني والمجتمعات الأكثر تضرراً بالتأثيرات الضارة للمواد البلاستيكية.

الهدف الجامع: القضاء على التأثيرات السامة للمواد البلاستيكية على امتداد دورة حياتها - الإنتاج والاستخدام والتخلص.



يجب أن تغطي اتفاقية المواد البلاستيكية والكيميائية الجديدة النواحي التالية:

الإنتاج:

يتمثل الحل الأساسي لتناول تأثير المواد البلاستيكية في تقليل الإنتاج وحظر استخدام وإضافة مواد كيميائية خطيرة. يؤدي تحويل الوقود الأحفوري إلى راتنجيات بلاستيكية وإضافات إلى انبعاثات سامة في المجتمعات المحيطة. لا يمكن للمواد البلاستيكية التي يتم إنتاجها بواسطة إضافات سامة، سواء كانت قائمة على الوقود الأحفوري أم لا، أن تكون جزءاً من "الاقتصاد الدائري" ويجب التخلص التدريجي منها. كما ينبغي أن تضمن برامج مسؤولية المنتجين الممتدة، من خلال الضرائب والرسوم وبرامج إعادة الودائع، بأن يتحمل منتجو المواد البلاستيكية المسؤولية الكاملة عن تأثيرات منتجاتهم على امتداد دورة حياتها وأن يكونوا مسؤولين مالياً عن تقليلها.

نهاية الحياة:

يجب ألا تؤدي إدارة مخزونات المواد البلاستيكية الحالية إلى انبعاث مواد كيميائية سامة أو قمامة بلاستيكية أو المساهمة في تغير المناخ. ويجب أن تنحصر إعادة تدوير المواد البلاستيكية بتلك التي لا تحتوي على مواد كيميائية سامة. وينبغي تحديد المواد البلاستيكية غير الدائرية (أي تلك التي تحتوي على إضافات سامة) وفصلها والتخلص منها بشكل آمن. يجب منع تصدير النفايات البلاستيكية بغرض التخلص منها وتقديم التمويل إلى أنظمة الجمع وإعادة التدوير الوطنية الفعالة. لا يعتبر إحراق النفايات البلاستيكية أو الوقود المشتق المرتبط بها بغرض الحصول على الطاقة في الأفران الاسمنتية أو المحارق أو بواسطة تقنيات الاحتراق الأخرى على أنه دائري أو متجدد أو مستدام ويجب حظره.

الاستخدام:

بغية الحد من التأثيرات الصحية والبيئية السلبية للمواد البلاستيكية، يجب تحديد الاستخدامات الضرورية والتخلص من الاستخدامات غير الضرورية. ويجب أن تكون المواد البلاستيكية المتبقية خالية من المواد الكيميائية الخطرة وأن تكون مصممة لتكون متينة وقابلة لإعادة الاستخدام.

الشفافية:

يجب أن تكون البيانات المتعلقة بالمواد الكيميائية المستخدمة والمضافة إلى المواد البلاستيكية متاحة للجمهور طوال دورة حياتها، ويشمل ذلك الملصقات والإرشادات التعريفية، وصحائف بيانات سلامة المواد، وقواعد البيانات. ويجب رصد كميات المواد البلاستيكية التي يتم إنتاجها واستيرادها وتصديرها والتخلص منها وإتاحة البيانات للجمهور.

تمويل التطبيق والامتثال:

يجب أن تولد الاتفاقية الجديدة موارد مالية مستدامة جديدة وإضافية للتطبيق، بحيث تتضمن الدعم الفني وبناء المقدرات وذلك من أجل تقديم الدعم للبلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية. ينبغي أن يكون المجتمع المدني قادراً على الحصول على التمويل. ويجب وضع آلية للمراجعة والامتثال لضمان تحقيق أهداف الاتفاقية.